الجزء الثالث

حديث الختام

بدّل رسول الإسلام ﷺ العظيم مدينة يثرب إلى «مدينة النبى» ﷺ تكريمًا من الله للإنسان؛ وفتح آفاقًا جديدة وآمالاً رحبة أمام الإنسانية، ولكن بعد نصف قرن من شروق شمس الإسلام، حولت سحب «القهر» و«الاستبداد» السوداء، سماء حياتهم الاجتماعية إلى ظلام، وفى هذه الظلمة الحالكة، تطلعت بصيرة المفكرين المسلمين بدورها إلى النظر لوجه ومعرفة ماهية «السياسة» و«السلطة».

إن التأمل الفلسفى الجاد فى أمر «المدينة» وفى النظام السياسى والاجتماعى قد بدأ بالمحاولة الباهرة «للفارابى» مؤسس الفلسفة الإسلامية، ولكن بوفاته فشلت هذه المحاولة وانزلق الفكر السياسى فى منحدر سيء العاقبة. وكان آخر من سلك هذه المسيرة هو «ابن خلدون» الذى اهتم بالتأكيد بالنظرية الجديدة من واقع الحياة الاجتماعية الإنسانية، بدرجة نستطيع معها أن نعتبره أبا فلسفة التاريخ وبقليل من التسامح نعتبره مؤسسَ علم الاجتماع.

نستطيع أن نطلق على ابن خلدون آخر المفكرين المسلمين فى موضوع ماهية السياسة، وقد كان فكره متأثرًا بالوقائع والأحداث الجارية، وليس جزافًا إذا ادعينا أنه لم يظهر بعده كلام جديد مطلقًا فى ميدان الفكر السياسى؛ وإذا ظهر شيء؛ فإنه ليس أقل ولا أكثر من كونه تكرارًا للمسائل التى قام بتوضيحها رواد الفكر السياسى فى العالم الإسلامى. وجدير بالذكر أن فكر ابن خلدون؛ فى الأمور الاجتماعية والحضارة(العمران) كان مختلفًا عن الآخرين، وكذلك النتائج التى توصل إليها، فى كلمة واحدة نستطيع أن ندعى أن نظرية ابن خلدون كانت آخر الورود التى نبتت فى بستان الفكر السياسى عند المسلمين، ولهذا السبب كان ختام بحثنا أيضًا هو الإشارة إلى فكره، والذى أصبح مادة للتقليد والتكرار لمن بعده.

ومن قبل هذا؛ وفى مقالة «الخواجه(*) نصير الدين» وكتابه «الأخلاق الناصرية» أشرنا إلى أنه اقتدى بأبى نصر الفارابى فى السياسة، وأنه لم يضف شيئًا جديداً.

ثم بعد ابن خلدون وقعت حوادث مهمة فى العالم الإسلامى؛ نستطيع أن نشير منها إلى الغزو المغولى؛ وقيام سلطنة آل عثمان؛ وظهور المملكة الصفوية فى أقسام مهمة من العالم الإسلامى.

وجدير بالذكر أن العمود الفقرى لكل هذه الحكومات وجوهرها لم يكن شيئًا سوى «القهر والاستبداد»؛ بمعنى أنه على الرغم من الاختلافات العقائدية واختلاف الأهداف والطرق والأساليب الظاهرية للحكم؛ وكذلك الآثار والنتائج السياسية والاجتماعية لهذه الحكومات، فإن أساس الأمر لم يكن سوى الاستيلاء القهرى الاستبدادى على الناس، والعمل اعتماداً على قبضة السلطة الممسكة بالسيف. وقد ترك هذا الأمر - فى كل مكان وفى كل الأحوال - أثرًا على إعمال العقل فى ماهية السياسة وفى البحث عن طريق للخروج من مشكلة الاستبداد والخلاص من النظام القهرى.

من المناسب هنا؛ بالإضافة إلى ما ورد فى القسم الأول من الكتاب خاصّا بالمملكة الصفوية؛ أن نُشير إجمالاً إلى السياسة والفكر السياسى فى العصر الصفوى، وذلك لأنه نتج عن تأسيس الملكية الصفوية آثار كثيرة لنا ولتاريخ إيران وللشيعة؛ ولأن مصيرنا اليوم لا ينفصل عن سيرتنا بالأمس؛ ولأننا نعلم أن وحدة القومية الإيرانية ووجود التشيع رسميّا فى هذه البلاد هو أمر مرتبط إلى حد بعيد بهذه السلطنة.

ومع ارتفاع شأن الصفويين، تهيأ المجال لظهور عوامل جديدة للروحانية الشيعية؛ وذلك فى صورة مسيرة قوية دينية - اجتماعية - سياسية؛ كانت بداية لآثار كثيرة فى بضعة من القرون الأخيرة؛ منها ما كان أثناء «الثورة النيابية»؛ ومنها ما هو بعدها؛ وطُرحت أفكار جديدة خاصة بالسياسة الدينية؛ أثمرت ثماراً جديدة فى العصر الجديد.

وأدرك الملوك الصفويون؛ بحكم احتياجهم بناءً على الواقع المرئى وأيضًا العقلى؛ إنهم لا يستطيعون الاستمرار فى حكمهم إلا بمساعدة علماء الشيعة الذين يدعون إلى إحياء التشيع واتباع سُنة وسيرة أهل البيت (عليهم السلام)، وقاوموا طويلاً منافسيهم الأقوياء السُنيين المذهب فى شرق إيران وغربها، ونتج عن هذا أنهم استدعوا علماء

الشيعة للمساعدة، وتحمل علماء الشيعة؛ الذين كانوا أيضًا لقرون طويلة أقلية مرفوضة؛ مصاعب كثيرة، فتفهموا قيمة مواقعهم الجديدة واهتموا إلى جانب السلطنة الصفوية الشيعية بنشر الأسس المذهبية وإحكام قواعد مكانتهم الاجتماعية، ولكنهم وبمقتضى طبيعتهم التاريخية والعقائدية لم يهضموا النظام القهرى؛ وبدأوا مسيرتهم التاريخية الجديدة فى صورة مسيرة موازية لمسيرة السلطنة.

وفى رأيى أن الروحانية الشيعية منذ زمان الصفويين، وحتى بعد ذلك؛ قد قامت بتشكيل إحدى النظريات الاجتماعية وتحديدها بمعنى التنظير مع العمل والقيام بالوظيفة الاجتماعية وأيضًا الرسمية والمتناسبة مع البنية المالية والاقتصادية القائمة.

ولو أن المناصب الرسمية الروحانية كانت بتعيين من الشاه؛ فكان الشاه يُصدر فرمانات بأصحاب المناصب؛ ولهذا السبب كان علماء الدين - فى تسلسل المراتب الاجتماعية - يعتبرون فى مكانة أقل من الشاه، هذه المكانة تتفق بالطبع مع القليل من السلطات والاختيارات، ولكن على ساحة الحياة الشرعية فى المجتمع، وفى فترات قليلة من عصر هذه السلطنة - وكما يُستفاد من نص بعض الفرمانات - فإنها كانت تتناسب وشخصية هؤلاء العلماء، كما كان لهم أيضًا بمقتضى القواعد والأحوال الاجتماعية على ساحة الحياة العُرفية - فى قليل أو كثير من المواقف - الكلام النافذ والسلطة الإجرائية.

بناءً على ما سبق؛ أصبحت «الأوقاف» يومًا بعد يوم أكثر انتشارًا وقد كانت فى يد الروحانيين مباشرة، وبموجب هذه الحماية المالية والاقتصادية ازداد تأثير تواجد العلماء فى المجتمع؛ وأصبحت (الأوقاف) وسيلة شديدة الأهمية لشرح المعارف الدينية ونشرها؛ وضمان انتشار كلمة الروحانيين والارتباط بينهم وبين الناس. ثم بعد ذلك وخلال القرنيين الأخيرين ومع إحياء العمل بـ«الوجوه الشرعية» و«الخُمس»، وإعادة الاعتبار لـ«المرجعية التقليدية» رسخت أعمدة هذه المؤسسة أكثر.

وبهذه الطريقة أوجدت الروحانية الشيعية - على ضفاف السلطنة (وليس فى قلبها)؛ وبالعمل الاجتماعى المتميز؛ وبقبول الحماية المعتمدة على المال - حياة جديدة فى صُلب تاريخ التشيع وبخاصة فى إيران؛ ومع التأكيد على الصلة المعنوية بين علماء الدين والناس توازت هذه المسيرة مع السلطنة؛ ثم أصبحت أقوى يومًا بعد يوم. وهكذا ومع سقوط الملكية الصفوية الهشة، فإن الروحانية الشيعية؛ ليس فقط لم تخرج من

الساحة؛ بل أصبحت أقوى مما قبل. وفى بداية عصر الملكية القاجارية، أصبحت الروحانية ـ فى غيبة النظريات المدنية الجديدة ـ أهم العوامل على الساحة التى تحدد المصير الاجتماعى للناس.

ولم يبق مما لم يُقَل؛ غير أنه كان هنالك دائمًا أشخاص من العلماء والفقهاء يرفعون راية المعارضة؛ بعضهم فى العصر الصفوى وكانت معارضاتهم أحيانًا بالغة الغضب والخشونة، وأشخاص آخرون؛ يعتمدون على أصول العقيدة الإمامية وولاية المعصوم والتمحور الذى لا بديل عنه فى نظام الحكم المشروع، كانوا يرفضون التعاون مع ملوك الصفويين الشيعة مقررين لوم من يتعاون معهم لومًا شديداً حتى ولو كان هذا المتعاون يحظى بمقام علمى وفقهى عالٍ.

وفى أثناء هذه النزاعات والمجادلات الكلامية والفقهية كانت هنالك قضايا مثل دفع الخراج وقبضه؛ وإقامة صلاة الجمعة، وأمور أخرى ترتبط بالحكومة على نحو ما، وكانت تعتبر معركة آراء ساحة نقض وإبرام، ورفض وقبول، وأن الآثار التى مازالت باقية منذ عهد عظماء العصر الصفوى وبعده لدليل على هذا الادعاء.

قطعًا؛ إن الموضوع المهم الذى تبلور فى شكل بسيط بعد ذلك تحت عنوان «ولاية الفقيه» فى زمان الغيبة، قد تقرر أن يخضع لبحث وفحص كبيرين؛ خاصة فى القرن أو القرنين الأخيرين، وقد طُرح منذ صدر العصر الصفوى بوضوح بالغ وبعناية، حتى اعتبر فى النهاية وفى بداية العصر القاجارى موضوعًا مستقلاً عن طريق الفقيه الشيعى آية الله المُلا أحمد النراقى (رحمه الله).

عمومًا بقيت الصورة الأخرى من هذه النظرية فى انتظار لمدة قرنين تقريبًا حتى استطاعت أن تصل فعليًا عن طريق حضرة الإمام الخمينى (رحمه الله) إلى أن تصبح هى الحاكمة على ساحة مصير الأمة الإيرانية فى صورة نظام مدوّن ضمن القانون الأساسى (الدستور) للجمهورية الإسلامية الإيرانية وبموافقة الشعب.

وهنا من المناسب أن نشير إلى أهم أثر سياسى لهذا العصر ومؤلفه المرحوم «محقق السبزقارى»[1]؛ أحد الفقهاء المشهورين والعلماء العظام فى العصر الصفوى، وشيخ الإسلام وإمام الجمعة فى إصفهان فى عصر الشاه عباس الثانى.

فى الأثر المسمى روضة الأنوار؛ أوضح المُصنّف ميوله الشيعية باستناده على بعض الروايات الشيعية، وذكره لبعض الحقائق، من بينها ما جاء فى مقدمة الكتاب:

أحيانًا ما يكون الملك المطلق والإمام الحاكم على الإطلاق؛ نبيًا مثل حضرة آدم وسليمان وداود (عليهم السلام)؛ وحضرة الرسول ﷺ وغيرهم، وأحيانًا ليس نبيًا مثل حضرة أمير المؤمنين (على)؛ وسائر أئمة الهدى عليهم سلام الله؛ ولا يوجد زمان قط يخلو من إمام أصلى؛ لكن فى بعض الأزمنة وبسبب الحُكم والمصالح يغيب الإمام الأصلى عن النظر... وفى مثل هذا الزمان فإن حضرة صاحب الزمان... قد اختفى كالشمس فى حُجب السحاب...(٢).

إن بحث المرحوم محقق السبزقارى كان فى زمان غيبة المعصوم وأثناء حكومة ملك شيعى؛ وفى وجود علماء وفقهاء شيعة، ولهذا السبب فإن هذا العالم قد قام بمحاولة نظرية وعملية من الواقع المنظور؛ كى يحفظ المكانة والمجال المناسب لترغيب الملك فى حماية العلماء ورعاية الموازين الشرعية.

كُتب كتاب روضة الأنوار فى مقدمة واحدة مع فصلين واستهلال مع قسمين؛ وكان القسم الأول يحتوى على سبعة أبواب؛ وكل باب يحتوى على بضعة فصول. وكان القسم الثانى يحتوى على خمسة أبواب؛ كل واحد منهم يحتوى على بضعة فصول إلا الباب الخامس الذى اختص كله بعهد حضرة أمير المؤمنين علىّ لمالك الأشتر.

برغم أن كتاب روضة الأنوار قابل للمقارنة من عدة وجوه مع الأحكام السلطانية؛ إلا أنه ليس أثرًا فقهيًا، ولكننا نستطيع أن نجد فيه جذورًا واضحة من المباحث الفلسفية. أما إذا أردنا أن نحدد مكانة هذا الكتاب بين طبقات الآثار السياسية فى العصر الإسلامى؛ لوجدنا أنه يقف إلى جوار كتاب السياسة للخواجه نظام الملك الطوسى؛ وسنجد أنه متأثر بهذا الكتاب.

ومجال البحث الأصلى فى روضة الأنوار يشبه سيّر الملوك؛ فهو حول المُلك والسلطة بدون الاستفسار عن أسبابهما. أما أكثر الأقسام فلسفية فى الكتاب؛ يعنى المقدمة فهى «فى بيان الحكمة والتدبير الإلهى فى وجود الملوك والفوائد التى تترتب عليها؛ وذكر كيف تكون علة الدوام وثبات المُلك والملكية»؛ ونستطيع أن نطلع على الحديث مفصلاً من خلال هذا المختصر:

إن المَلك المطلوب عند محقق السبزڤارى هو نفسه الملك فى نظر الخواجه الطوسى؛ وهو المَلك المتدين. والغاية فى رأى نظام الملك هى سمات الملك عند الحنفية، والمذهب الصحيح إما أن يكون حنفيًا أو شافعيًا؛ أما الباقى فباطل، ولكن فى رأى السبزڤارى وهو فقيه شيعى، أن الملك (الشاه) فى الدين الصحيح هو من «يتبع سيرة وسُنة الإمام الأصلى».

ومثلما أوضحت سابقًا، فإن بحث السبزڤارى كان فى زمان الغيبة، ولذلك كان الملك بالطبع هو: ... من يكون فى مقام يتبع فيه الإمام الأصلى على قدر الوسع والاستطاعة؛ ويطيع سنن الشرع المُرضية فى جميع الأبواب، ويعمل بقانون العدل الذى يترتب على وجوده المنافع والفوائد(٣).

وهذا الملك ليس الإمام المعصوم؛ ولا حتى العالم الذى تتوفر فيه الشروط الدينية؛ ولكنه شخص تكون السلطة فى يده وليس مُهمّا من أين؟ أو كيف وصلت إليه هذه السلطة؟ ولكن يوصوه فقط باتباع الإمام الأصلى على قدر الوسع والطاقة.

وفى زمان محقق السبزڤارى لم يكن هذا الملك المُتدين، رافع شعار العدل؛ سوى الشاه عباس الثانى الصفوى... «أما بعد، فى الأيام الميمونة بدأت سعادة الأفراد، الرحمة الربانية العامة، والنعمة الإلهية الكاملة وشملت البلاد وحال العباد تاج السلطنة وحاكم العالم... ...

والفلك؛ على الرغم من أن جميع الأجسام مبصرة؛ فإنه لم ير مثل هذه الومضة النورانية، والشمس ولو أنها تضىء كلها من قمة رأسها إلى أخمص قدميها؛ إلا أنها استنارت بضياء عقله... أعنى معالى حضرة «ملك الملوك ظل الله»؛ وقائد الجيش... ... سراج السلالة المصطفوية؛ وشعاع المرتضوية الخالدين... السلطان بن السلطان والخاقان بن الخاقان؛ صاحب جلائل الفتوحات الربانين الشاه عباس الحسينى الموسوى الثانى؛ أدام الله تعالى على العالمين حُسن رعايته»(٤).

وأضاف المؤلف المحترم من أجل رفع شبهة المبالغة أو الأقوال الجزافية والتملق كأثر من آثار شؤم الحكم الاستبدادى والقهرى: «الحق، ودون تكلّفات الكُتاب ومتعلقات أهل الترسل؛ فإن الذات الشريفة لهذا السيد هى فهرس مجموعة الإقبال، ومجمع أشرف الأخلاق ولطائف الخصال... وأن هذا الفقير برغم وافر تتبعه واطلاعه على

أحوال ملوك وسلاطين السلف والخلف، وبرغم تصفحه وتفحصه للصحف القديمة وللتواريخ وسير الملوك إلا إنه لم يجتمع قط لأحد من الملوك مثل هذه الأخلاق الحسنة والصفات المُرضية المعهودة والمنقولة؛ والعلم عند الله(٥).

وبرغم أن محقق السبزڤارى قد قبل لقب شيخ الإسلام؛ وهو أهم منصب روحانى ـ سياسى فى عصره؛ إلا أن عمله كان يؤيد قوله، وإن كان قبول العلماء للمناصب من الملوك؛ كان من أجل الدفاع عن التشريعات والاعتقادات؛ وتأمين اتباع مذهبهم؛ وتأمين الناس؛ وتنفيذ الشريعة، ولكن على كل حال؛ إن الرغبة فى تقليل مثل هذه الأقوال والسلوكيات عند أصحاب المناصب، تُقرّ فى الوقت نفسه بمشروعية الأنظمة القهرية فى ذهن المجتمع والتاريخ.

وفى مقارنة بين رأى محقق السبزڤارى وسلوكه بالنسبة للملك الصفوى؛ وبين رأى أبو الحسن الماوردى وعمله بالنسبة للخليفة العباسى؛ نستطيع أن نشير إلى هذه الحقائق.

أولاً: فى كلام السبزڤارى وجه للمبالغة والقول الجزافى فى مدح الشاه، وكان مدحه والإشارة لعفته ـ فى الغالب ـ من هذا النوع الذى أبرزه الماوردى بالنسبة للخليفة؛ وأيضًا الخواجه نظام المُلك بالنسبة للشاه السلجوقى. أما الفرق بين الشاه الصفوى والخليفة العباس والملك السلجوقى؛ فقد كان وبوضوح فى الميول المذهبية (أو فى إدعاء هذه الميول)، فى الوقت الذى كان فيه الأساس المشترك بين هذه الأنظمة، هو القهر والاستبداد.

ثانيًا: اصرّ الماوردى فى وضوح على شرط العلم إلى جانب العدل بالنسبة للحاكم، فى حين أن السبزڤارى لم يقل بوجوب اتصاف الشاه بذلك.

ثالثًا: يُعرّف السبزڤارى السلطة الحقيقية بأنها سلطة النبى ﷺ، ويُنصّب الإمام الأصلى المعصوم خليفة له ـ وهذا خلاف كلامى بين الشيعة والسُّنة ـ ولكن حينما يصل إلى زمان الغيبة، فإنه من ناحية المعايير؛ يستعمل نفس اللغة التى يستخدمها أهل الفقه السُّنى؛ مع فارق واحد هو أن الماوردى كان أكثر طموحًا.

رابعًا: إن كلاً من الطائفتين من علماء الدين ـ السُّنة والشيعة ـ كانوا يتأقلمون مع الواقع الغالب، وحتى تتوافق طموحاتهم ومحاولاتهم بقدر الإمكان معه، وحتى يستطيعوا

تأمين غالبية الأمانى التى يهتمون بها ويعتقدون فيها. لدرجة أنهم لم يطرحوا السؤال الصحيح؛ فما جدوى محاولة الإجابة على هذا السؤال؛ ألا وهو: ما السبيل إلى التخلص من قهر الحاكم؟ وإذا ما دار حديث حول القهر والعدل، فإنه لا يكون ناتجًا عن التأمل فى كيفية نشأة الحكومات؛ وهو ما يظهر أحيانًا فى سلوك الحكومة القائمة على القوة والقهر، كما لا يوجد خبر فى بحث عن العدل يوضح كيفية كبح جماح القهر؛ ولكن تجد فيه مخاطبة للشاه من أجل تنفيذ العدل حتى لا ينال العقاب فى الآخرة؛ وأيضًا حتى تدوم حكومته لمدة أطول فى هذه الدنيا.

وفى الباب الخامس من القسم الأول من الكتاب، أورد السبزقارى موضوعه تحت عنوان «فى ذكر بعض الأخلاق النفسية الشريفة والملكات الفاضلة»، وهى سبب الشرف وعلو النفس؛ وفى ذكر بعض الأخلاق الذميمة التى يجب الاحتراس منها[٦].

وكانت له أغراض فى تسعة فصول، الفصل الأول: «فى ذكر فضيلة العدل» عند «ملوك لم يتحلوا قط بأى صفات العدل»[٧]؛ ويعلمون أنه لا فائدة تترتب على هذا، ولكن حينما يكون مدار البحث هو الملك فى حين لا تكون مشروعيته وسلطته خاضعة للاستفسار عنها. **ولم يخطر على ذهن كُتاب السياسة قط إمكانية العمل البشرى من أجل كبح جماح هذه السُلطة ومراقبتها؛ ويُعتبر الأمر وفق التقديرات البشرية أن القهر واقع لا مفر منه، بناءً على ذلك فإن الطريق الوحيد أمام الكاتب هو أن يجتهد فى أن يُسدى للملك بالنصائح والحِكم؛ وبتذكيره بالتجربة التاريخية (حتى يعم فضله!) على عبيد الله وهم رعيته ولا يأخذهم بالشدة. وإذا ما خاف أهل الدين عقاب الله وعذاب الاخرة؛ فاظهروا لأهل الدنيا عيوب ملكهم (لا قدر الله)؛ وضاعت السلطة، كان هذا نفسه هو ضامن رعاية العدل، وحينئذ لا يكون هناك فرق؛ فى هذا الموضوع؛ بين الخواجه الطوسى السُنى؛ ومحقق السبزقارى الشيعى.**

عمومًا؛ مع مجىء الصفويين فإن التغيير الذى حدث كان فى مذهب الملوك وليس فى نظام الحكومة أو طريقة وصولها للحكم، أو أسلوبها - الذى دام منذ عصر استقرار السلطنة الأموية؛ وحتى العصر الذى عرفت فيه شعوب الشرق؛ ومنهم المسلمون؛ الحضارة الغربية المهيمنة على العالم الإسلامى - على الاستبداد والقهر.

وقد حدثت فى المرحلة المعاصرة لتاريخنا نحن المسلمين بعض التغيرات؛ سواء فى الواقع السياسى أو فى الفكر السياسى، وكلٌ منها جدير بالبحث على حدة. على الرغم من أننا نرى فى هذه المرحلة، فى بعض الدول مثل دولتنا، غلبة الاستبداد الأسود ثانية، أى ذلك الاستبداد الذى ضيَّق على الناس حياتهم وجعلها مظلمة، إلا أن هذا الاستبداد يعتمد على القوة الأجنبية الخارجية، وليس على العصبية القبلية وقوتها، والمقصود بتلك القوة هو الاستعمار الذى يُعَدُ فى وجهيه؛ القديم والحديث أسوأ ظاهرة عرضتها الحضارة الغربية خارج حدودها القومية. لهذا السبب أيضًا، فإن البحث فى الاستبداد ـ الذى هو الداء العضال لتاريخنا السياسى ـ يُعد بحثًا عقيمًا إذا ما أهملنا البحث فى علاقته بالاستعمار.

ومن ناحية أخرى فإن الحضارة الغربية بمبادئها النظرية وقيمها تعتبر نافذة جديدة نبعت من ذهن الإنسان الغربى وانفتحت على العالم والإنسان، وقطعًا طرحت على ساحة السياسة أيضًا مفاهيم وأصول ومعايير جديدة تختلف اختلافًا جوهريًا مع ما كان موجودًا فى منظور الإنسان القديم ونشأته، وقد تعرَّف الإنسان الشرقى والمسلمون على هذه المفاهيم والمعايير، ولكنها كانت غالبًا معرفة سطحية.

كان دخول هذه المفاهيم والاصطلاحات، بداية للتحول ولزلزلة اللامبالاة الذهنية فى الحياة الإنسانية الشرقية وعند المسلمين. ولكن حتى الآن، لم تتشكل بعض المفاهيم الخاصة بعالم التأمل الفلسفى والكلامى الصحيح، مثل: السلطة، ووسائل كبحها، و«الحياة النيابية» و«المجتمع المدنى» و«الحقوق الأساسية» و«الحرية» و«حق المواطنة». وإن كانت حكاية الأثر العظيم «تنبيه الأمة» تأليف المتكلم وفقيه الشيعة السابق آية الله العظمى النائينى، نموذجًا للمحاولة المريرة فى سبيل ذلك، وقد أسميته ـ فى موضع آخر ـ منشور المجتمع المدنى الشيعى فى إيران.

لقد تأمل النائينى بجدية فى الاستبداد باعتباره سبب تأخر وتدهور الأمة الإسلامية والمجتمعات المشابهة للمجتمع الإيرانى، ولو أنه إذا ما لاحظنا قالب الاستبداد المتصدع (الذى عرضه)؛ لوجدنا أن النائينى قد تعرَّف على كلمات المفاهيم الغربية عن طريق أثر مهم هو «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» للكواكبى.

لم تُتح الفرصة للنائينى للتحقيق الدقيق فى المبادئ والمفاهيم السياسية بالشكل الذى كانت عليه فى الغرب، ولكن كان أسلوبه فى طرح القضايا؛ وفى الاهتمام بالقضية الأساسية أسلوب واضح؛ لو بنينا عليه بصدق لكنا حصلنا اليوم على نتائج عالية القيمة.

ولكن صوت المصلحين العقلاء مثل النائينى هو صوت ضعيف وسط ضجيج الصدام المحتدم بين دعاة التغريب والأصوليين، إن التفكر هو عماد الحياة البشرية وسبب امتياز البشر على سائر الموجودات، والفكر دائمًا هو ما يمنح السؤال قيمته، والسؤال دائمًا له قيمة ولكن فقط فى جو آمن وحر، لأن الأسئلة حينما تُطرح فى وضوح وصدق تثمر الفكر، أما السؤال الغامض والمكتوم الذى لا يُصرَّح به، أو يتعرض للقمع، فإنه يتبدل إلى فكر مضاد.

والآن، نحتاج نحن المفكرين المضطلعين على هموم القوم ممن يفكرون فى كل الأشياء ومن بينها السياسة، إلى التفكير ووضع القواعد الاجتماعية والسياسية، على أساس من المنطق والمصلحة، وذلك حتى نتخلص من كل أنواع المعاناة، المعاناة السياسية، معاناة الاستبداد والقهر، ومعاناة التغرب.

(تم بحمد الله)

مصادر حديث الخاتمة

(*) الخواجه: لقب للاحترام يعنى السيد، والكلمة دخلت العامية المصرية للاحترام. (المترجمة).

(١) المُلا محمد الباقر بن محمد مؤمن السبزقارى الأصل، إصفهانى المسكن، شهرته محقق السبزقارى؛ من أكابر العلماء والمحدثين الشيعة الاثنى عشرية، وهو عالم فاضل ومحقق وفقيه وأصولى؛ مُحدث للرجال ومتكلم؛ ومن فحول تلاميد الشيخ البهائى... فوّض إليه إمامة صلاة الجمعة والجماعة ومنصب شيخ الإسلام... كانت له علاقة ألفة مع المُلا محسن الفيض... كان من تلاميذ الأمير فندرسكى فى المعقول وفى المنقول، كما كان من تلاميذ المُلا حسن على الشوشترى، وبعض الأكابر الآخرين. من مؤلفاته: (١) جامع الزيارات العباسى. (٢) الحاشية على إلهيات الشفاء. (٣) الحاشية على شرح الإشارات. (٤) ذخيرة المعاد فى شرح الإرشاد. (٥) روضة الأنوار فى آداب الملوك. (٦) شرح زبدة الأصول للشيخ البهائى. (٧) كفاية الفقه... توفى عام ١٠٩٠ هجرى قمرى فى إصفهان. (ريحانة الأدب، محمد على مدرس التبريزى، نشر الخيام، ط٤، عام ١٣٧٤، ج٥، ص٢٤٢-٢٤٣).

(٢) روضة الأنوار العباسية، طبعة حجرية، العدد ٢٦٠٧ (مكتبة دار القراءة الإنسانية)، المكتبة القومية فى إيران، ص٨.

(٣) نفسه، ص٩.

(٤) نفسه، ص٢، ٣.

(٥) نفسه، ص٣.

(٦) نفسه، ص٥٦.

(٧) نفسه، ص٥٧.